تدفقات عوامل الإنتاج
Factor Flows

تماماً مثل ما توفر الفروق في أسعار السلع حافزاً للتجارة، فإن الفروق في عوائد العامل توفر حافزاً لتدفقات العوامل دوليا. ويمكن تحليل تلك الآثار بطريقة مشابهة لآثار هجرة اليد العاملة بين القطاعات في نموذج العوامل المحددة. على افتراض أن عاملا من عوامل الإنتاج يتنقل عبر الدول استجابة للاختلافات في العائد فإن الإنتاج المشترك في البلدين سوف يبلغ حده الأقصى عندما تتساوى عائدات العامل في البلدين، ولكن سوف يكون هناك خاسرون ورابحون.

في حالة الأسواق التنافسية وتناقص الناتج الحدي، سوف يتم توظيف العامل حتى النقطة التي يتعادل عندها سعره مع قيمة إنتاجه الحدي. في الشكل رقم (١٠,١)، يكون العرض من اليد العاملة هو OQ، ويعتمد الطلب على العمل على قيمة الناتج الحدي، وسيكون معدل الأجر التوازني للسوق عند W_A. إذا كان عنصر العمل متنقل دوليا وكانت معدلات الأجور في البلدين A وB مختلفة، فإن هجرة العمال من البلد منخفض الأجر إلى البلد مرتفع الأجر (من A إلى B في الشكل رقم ١٠,٢) سوف تؤدي إلى زيادة في الأجور في A وانخفاضها في B. إذا لم تكن هناك اعتبارات أخرى تؤثر على حركة تنقل اليد العاملة، فإن الهجرة سوف تستمر حتى يتساوى معدل الأجور في البلدين عند*W.

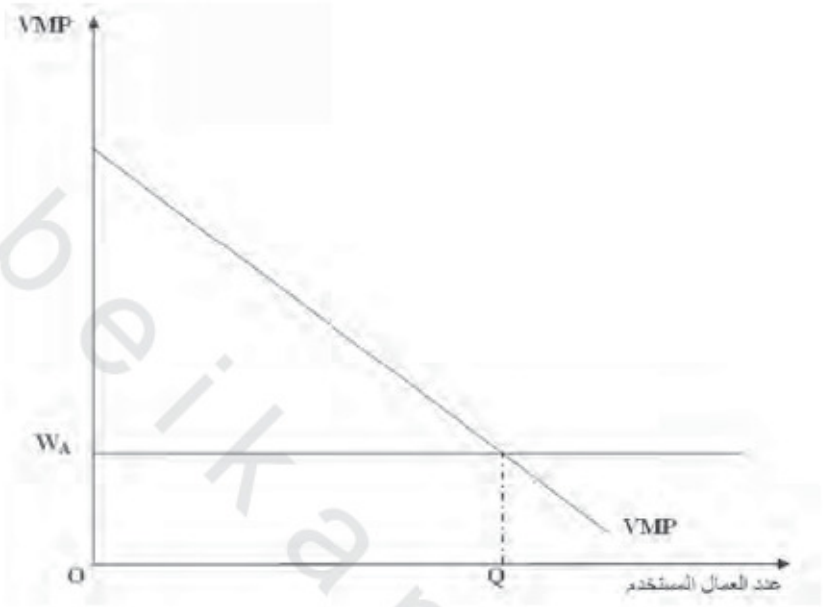

الشكل رقم (١٠,١). تحديد معدل الأجور.

ملاحظة: عندما تكون أسواق العمالة تنافسية، فإن معدل الأجر يكون مساويا لقيمة الناتج الحدي لأخر عامل يتم توظيفه. لاحظ التشابه مع شكل رقم (٦,٢). المساحة تحت منحنى VMP بين O و Q تقيس إجمالي إنتاج هؤلاء العمال.

مجموع الناتج الحدي لكل القوى العاملة يساوي الناتج الكلي. يقاس الناتج الإجمالي في أي بلد من المساحة الواقعة تحت منحنى VMP حتى النقطة التي يتم عندها توظيف العامل الأقل إنتاجية. في الشكل رقم (١٠,٢)، حيث يتم توظيف O_AQ عاملا في البلد A، يكون الناتج الإجمالي مساويا للمساحة O_AQDC. من هذا الناتج فإن المستطيل O_AQDW_A يقيس إجمالي فاتورة الأجور ويقيس المثلث W_ADC إجمالي العائدات لعوامل الإنتاج الأخرى. وبالمثل في البلد B،

حيث تساوي قوة العمل O_BQ، يكون إجمالي الإنتاج مساويا للمساحة O_BQFG يذهب منها O_BQFW_B إلى العمال وGFW_B إلى عوامل الإنتاج الأخرى. في حالة عدم انتقال عنصر العمل يكون الإنتاج العالمي مساويا للمساحة O_AQDC مضافا إليها المساحة O_BQFG.

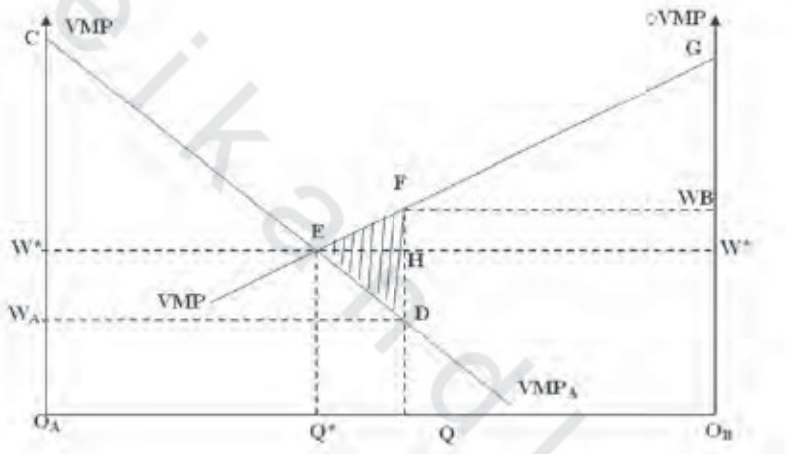

الشكل رقم (٢, ١٠). تحديد معدل الأجور في دولتين.

ملاحظة: المحور السيني يقيس كمية العمل، حيث يمثل O_AO_B قوة العمل الإجمالية في الدولتين.

في حالة تنقل العمال دوليا وتساوي الأجور، ينتقل Q*Q عاملا من A إلى B. يزداد الإنتاج العالمي من O_AQDC+O_BQFG إلى $O_AQ*EC+O_BQ*EG$. تظهر الزيادة في الإنتاج من خلال الفجوة بين المنحنيين VMP. المنطقة المظللة DEF تمثل صافي الزيادة في الإنتاج نتيجة لانتقال العمال إلى حيث تكون إنتاجيتهم أعلى.

العواقب التوزيعية المترتبة على هجرة اليد العاملة هي أن المهاجرين والعمال الباقين في البلاد المصدرة للعمالة سيستفيدون، وأن العمال في البلد المتلقي سيفقدون الدخل المتحصل عليه من الأجور، في حين أن أصحاب عوامل الإنتاج الأخرى سيخسرون في البلاد المرسلة ويربحون في البلاد المستقبلة للعمالة. في الشكل رقم (٢, ١٠) يحصل العمال المهاجرون على أجر أعلى، وهذا هو سبب هجرتهم، وكذلك فإن مجموعة العمال *OQ الباقين في البلد A سوف يحصلون على أجور أعلى، في حين تنخفض عوائد العوامل الأخرى من W_ADC إلى W*EC. هناك مكسب صاف لمواطني A يعادل المثلث DHE؛ وذلك لأن مكاسب العمال البالغة *W_ADHW تفوق فاقد الدخل للعوامل الأخرى الذي يبلغ *W_ADEW. في البلد B، يعاني العمال المحليون من زيادة المنافسة من المهاجرين وينخفض دخلهم بمقدار FW_BW*H، ولكن ملاك عوامل الإنتاج الأخرى سوف يكونون أفضل حالاً؛ لأنهم يدفعون أقل للأيدي العاملة؛ مكاسب العوامل الأخرى البالغة FW_BW*E تفوق خسارة العمال بما يعادل المساحة FEH. وإجمالا، فالدولتان تحققان عائدا صافيا من الهجرة؛ ويكون المقدار DHE+FEH مساويا لصافي الربح العالمي، DEF.

يسمى الشكل رقم (٢, ١٠) ***مخطط الكأس (Beaker Diagram)*** بسبب الشكل المشابه للكأس لقيمة الناتج الحدي عند التوازن، CEG. وهو يعكس جزءاً كبيراً من قصة الهجرات الدولية الكبرى، مثل الملايين من الناس الذين هاجروا من أوروبا للعمل في أمريكا الشمالية وأستراليا أو الأرجنتين قبل عام ١٩١٤م. كانت الأجور في البلدان المصدرة الرئيسة مثل إيطاليا والنرويج والسويد وإيرلندا بين نصف وربع مثيلاتها في بلدان المهجر. في بعض الأحيان اصطحب المهاجرون رؤوس أموالهم الخاصة أو أنهم تمكنوا من الحصول على أراض مجانية عند وصولهم؛

لذلك لم تكن هناك مقاومة كبيرة حتى أصبحت العمالة المحلية في البلدان المستقبلة أكثر عدداً وأفضل تنظيماً، ومن ثم أكثر صخبًا في معارضة المزيد من الهجرة.

يشير تطبيق الإطار التحليلي للشكل رقم (٢, ١٠) على الاقتصاد العالمي الحالي إلى أن المكاسب للكفاءة العالمية من جراء إزالة جميع القيود المفروضة على حركة العمالة ستكون كبيرة. تتراوح التقديرات ما بين زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل الضعف، بحسب تقديرات سابقة ذائعة الصيت لـ(Hamilton and Whalley, 1984) وبين زيادة بمعدل عشرة في المائة في الناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات متحفظة من (Moses and Letnes, 2004). حتى تلك التقديرات المنخفضة فهي أكبر بكثير من أي تقديرات للمكاسب الناتجة من إزالة جميع القيود المفروضة على حركة السلع[1].

لكن مع ذلك فهجرة اليد العاملة هي ظاهرة أكثر تعقيداً من تجارة السلع. قرار الهجرة ينطوي على أكثر من مجرد تغيير العمل لأجل الحصول على أجر أعلى. فالمهاجرون يتركون أسرهم وأصدقاءهم وثقافتهم المعروفة وراءهم من أجل الانتقال إلى بلد تتوفر فيه الوظائف لكن العمال الآخرين سيقابلونهم بالاستياء. هناك العديد من العوامل الخارجية. ربما قام البلد المرسل للعمالة بتمويل تدريب الشباب في مقتبل أعمارهم؛ ومن ثم يتخوف من العواقب المترتبة

(١) المصدر الرئيس للمدى الكبير لهذه التقديرات هو الافتراضات حول الاختلافات الطبيعية في الإنتاجية بين العمال الموجودين حاليا في مواقع ذات إنتاجية عالية وبين أولئك الموجودين حاليا في مواقع ذات إنتاجية منخفضة. استعرض (Hatton, 2007) الأدبيات وقدم أدلة تدعم الرأي القائل بأن موسى وليتنس افترضا بشكل غير معقول ميزات كبيرة في الكفاءة لعمالة الدول الغنية، وبالتالي بخسا المكاسب من التنقل.

على هجرة العقول أو فقدان الشباب الأكثر حيوية[٢]. وقد يقلق البلد المتلقي للعمالة من أن المهاجرين سيستفيدون من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الممولة من الدخول السابقة للعمالة المحلية. في حين أنه قد يكون هناك تضخيما لهذين الادعاءين، إلا أنه يمكن تأجيجهما بكراهية الأجانب وبالمخاوف بشأن تغيير المهاجرين للبنية الاجتماعية.

يمكن تحليل الحركة الدولية للعوامل الأخرى باستخدام مخطط الكأس. وسوف يؤدي انتقال رأس المال العالمي، استجابة لاختلاف قيمة إنتاجيتة الحدية، إلى زيادة الإنتاج العالمي. سيستفيد الرأسماليون في البلاد المرسلة في حين أن العوامل الأخرى سوف تخسر، وسيخسر الرأسماليون في البلدان المستقبلة لرأس المال في حين تكسب العوامل الأخرى. مرة أخرى هذا يفسر الأنماط العريضة لتدفقات رؤوس الأموال قبل عام ١٩١٤م من أوروبا إلى الأمريكتين وأستراليا، عندما أنشأت المؤسسات لتقليل المخاطر على المستثمرين الأوروبيين من تقديم القروض للمزارعين ومشيدي السكك الحديدية على بعد آلاف الكيلومترات عبر المحيطات. في الآونة الأخيرة نرى القلق وسط العمال في البلدان ذات الدخل المرتفع عندما اتجهت الشركات للاستثمار في الخارج، أو ربما نرى معارضة من قبل الرأسماليين المحليين للاستثمارات الأجنبية في البلدان الفقيرة، وكلاهما قد يكون

(٢) هناك دراسات كثيرة على الاختيار الذاتي في أوساط المهاجرين ذوي القدرات المختلفة، مبنية إلى حد كبير على أساس نماذج (Roy, 1951) و(Borjas, 1987). من الناحية التجريبية أوضح (Chiswick, 1978) أن المهاجرين هم أكثر ديناميكية وأفضل تدريبا من مواطنيهم؛ وبناءا على الأدلة الأمريكية، ناقض Borjas هذا الاستنتاج، في حين قدم (Chiquiar and Hanson, 2005) أدلة تدعم ما ذهب إليه Chiswick.

مغلفا بالنعرة الوطنية حول تصدير الوظائف أو حول استغلال الموارد الوطنية لتحقيق أرباح لمصلحة الأجانب.

يمكن كذلك لتحركات رأس المال الدولية أيضاً أن تعكس الاختيار عبر الزمن. إذا كانت أستراليا تتميز نسبياً بالكفاءة في إنتاج السلع المستقبلية وكان لدى اليابان تفضيل مرتفع نسبياً بالنسبة للسلع في المستقبل (أي: سعر خصم منخفض)، ففي هذه الحالة سيكون هناك مكاسب من تصدير اليابان للسلع الحالية إلى أستراليا (أي: الإقراض) مقابل تعهدات بإرجاع السلع في المستقبل. السعر النسبي للسلع في الحاضر والمستقبل (1/(1+r))، حيث r هو معدل الفائدة) سوف يتحدد من خلال أشكال منحنيات حدود إمكانيات الإنتاج ومنحنيات السواء للمجتمع حيث تكون السلع الحاضرة والمقبلة على محاور في رسم تخطيطي مشابه للشكل رقم (٤, ٧)[٣]. عندما تتلقى البلدان مكاسب غير متوقعة، مثل حدوث تغيير مفاجئ وغير متوقع في أسس التبادل التجاري، فقد لا يكون لديها قدر غير كاف من المشاريع الاستثمارية المحلية الجيدة لإنتاج السلع في المستقبل فتقوم بإقراض الدول الأكثر استعدادا لإنتاج السلع في المستقبل. فقد فعلت البلدان المصدرة للنفط ذلك بعد عام ١٩٧٣م، حيث أقرضت البرازيل وكوريا وغيرها من الاقتصادات التي تتمتع بآفاق للنمو في المستقبل، ولكن هناك مخاطرة إذا كان المقرض غير ملم بالأحوال في البلد المقترض؛ تم تسديد القروض المستحقة على كوريا في السبعينيات في الوقت المحدد، لكن القروض المستحقة على البرازيل والمكسيك لم يتم أبداً تسديدها بالكامل لأن الاستثمارات كانت أقل إنتاجية مما هو متوقع. الأمثلة الحديثة المقارنة هي أموال

(٣) قدم (Krugman and Obstfeld, 2006, 170 – 3) عرضا واضحا لنموذج الاختيار عبر الزمن.

النفط من البلدان المستفيدة من ازدياد سعر النفط بمعدل عشرة أضعاف في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٨م، أو صناديق الثروة السيادية للدول الأخرى مثل الصين، مع التزايد السريع في عائدات النقد الأجنبي.

تنطوي تحركات رأس المال على شراء الأصول، وعملية الموازنة بين المخاطر والعوائد تجعل هذه التحركات عموماً أنسب للتحليل المالي عنه لنظرية التجارة، على الرغم من أن بعض تدفقات رأس المال الدولي تقوم على أساس الميزة النسبية. قد يقوم المقرضون الأفراد بتنويع محافظهم الاستثمارية عبر مختلف البلدان لتقليل المخاطرة في دولة محددة حتى في حالة عدم وجود فروق في القدرة الإنتاجية للبلدان المقترضة. تحليل التدفقات الرأسمالية هو أيضاً أكثر وضوحا في النموذج المتضمن للنقود؛ وذلك لأن وظيفة النقود كمخزن للقيمة تسهل من عملية إظهار عجز وفائض الميزان التجاري، واللذان هما النظير لتدفقات رأس المال الداخلة والخارجة. عندما تكون لدى البلدان نقود وطنية، فإن مخاطر أسعار الصرف في حد ذاتها تشكل دافعاً لتوزيع رؤوس الأموال إلى مناطق مختلفة العملات.

تدفقات السلع وتدفقات عوامل الإنتاج: بدائل أم تكامل؟
Goods Flows and Factor Flows: Substitutes or Complements?

تكون العلاقة بين تدفقات السلع وتدفقات عوامل الإنتاج في نموذج التجارة الكلاسيكي، علاقة تبادلية. إذا بدأت دولتان في التجارة، فإن تصدير السلعة التي تستخدم العامل المتوفر بكثافة سيكون مرتبطاً بسعر أعلى لتلك السلعة وبزيادة في عائدات ذلك العامل. بدلاً من ذلك إذا تم حظر التجارة بينما كانت العوامل حرة الحركة بين البلدين، فسوف يهاجر عامل الإنتاج ذو الوفرة ويرتفع سعره، ليرتفع السعر النسبي للسلعة كثيفة الاستخدام لهذا العامل. في ظل

المنافسة التامة وبدون تشوهات عدا القيود المفروضة على حركة عامل الإنتـاج أو السلع، تكون النتيجتان متماثلتين في تأثيرهما على الأسعار (Mundell, 1957)[٤].

الأدلة التجريبية على العلاقة التبادلية بين حركة عوامل الإنتاج وتجارة السلع متضاربة. فالأدلة المروية حول العلاقة التبادلية تأتي من التحول في الطريقة التي استغلت من خلالها شركات التكنولوجيا الأمريكية الفرق في الأجور بين مهندسي الكومبيوتر الهنود ونظرائهم الأمريكيين في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. فحينما كانت الأجور في الهند لا تزيد عن ربع نظيرتها في الولايات المتحدة خلال التسعينيات، حرصت شركات التكنولوجيا الأمريكية على توظيف المهندسين الهنود والذين كانوا سعداء بالانتقال إلى وادي السليكون. عندما أصبحت الهجرة إلى الولايات المتحدة أكثر تقييداً بعد عام ٢٠٠١م، بدأت الشركات الأميركية في استيراد خدمات مهندسي الكمبيوتر المقيمين في الهند عن طريق استيراد البرامج أو غيرها من البرمجيات الجاهزة. كانت النتيجة زيادة سريعة في الطلب على مهندسي الكمبيوتر من ذوي الخبرة في الهند والذين وصلت

---

(٤) عواقب توزيع الدخل كما تنبأت بها نظرية ستولبر – ساموبلسون يمكن أن تنشأ من حركة السلع أو العوامل. حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، IMF، (في ألتوقعات الاقتصادية العالمية، إصدار ربيع عام ٢٠٠٧م) فإن عرض العمالة العالمية في الواقع قد تضاعف أربع مرات منذ عام ١٩٨٠م بسبب الانفتاح في الهند والصين وغيرهما من الاقتصادات المخططة مركزيا، وقد خلف ذلك أثرا سلبيا على الدخل الحقيقي للعمال في البلدان ذات الدخل المرتفع. ولكن يصعب فصل هذا الأثر من أثر التطور التقني الموفر للعمالة ومن أثر التغيير المؤسسي، فمثلا تم تقليل الأثر السلبي على الدخل من الأجور في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن طريق تضييق الهوة بين تكاليف العمل وبين الأجر المقبوض.

رواتبهم السنوية إلى ٦٠ – ١٠٠ ألف دولار بحلول عام ٢٠٠٧م، أي لا تقل كثيراً عن كسب نظرائهم في ولاية كاليفورنيا.

تمثلت الأدلة السابقة على العلاقة الاستبدالية في أوروبا في الاستجابة لانخفاض القدرة التنافسية لصناعة النسيج. في مناطق إنكلترا التي استمر فيها تشغيل الصناعة المحمية في الستينيات والسبعينيات، كان يتم تشغيل مصانع النسيج على نحو متزايد بواسطة المهاجرين. عندما تم تشديد الرقابة على الهجرة في الثمانينيات والتسعينيات، وعندما خفت تدفقات السلع في عام ٢٠٠٥م بإلغاء بروتوكول اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف، حلت واردات المنسوجات والملابس محل الهجرة إلى حد كبير. من ناحية أخرى، كان جزء كبير من الهجرة من شرق إلى غرب أوروبا في وقت مبكر من بداية الألفية الثالثة متركزا في القطاعات غير الداخلة في التجارة مثل البناء والتشييد للمهاجرين الذكور، والرعاية الصحية أو رعاية المسنين للمهاجرات، وتجارة التجزئة أو خدمات الضيافة للشباب من الجنسين. تأثير هذه الهجرات على التجارة غير مباشر واتجاهه غير واضح.

أحد الأسباب التي تجعل من الأدلة التجريبية متضاربة هو وجود أسباب أخرى للتجارة بجانب الاختلافات في توافر عوامل الإنتاج، والأهم من ذلك أن هناك دوافع أخرى لهجرة اليد العاملة إلى جانب الفوارق في الدخل. بينت الدراسات التاريخية، مثل عمل (Kevin O'Rourke and Jeffrey Williamson) حول الاقتصاد الأطلسي في القرن التاسع عشر، تداخلا أكثر تعقيدا بين التجارة في السلع وبين حركة العوامل، وترجح الأدلة أن العلاقة بين الاثنين قد تكون تكاملية وليست استبدالية، على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط. وعادة ما يجلب المهاجرون معهم سلعا من أوطانهم وتؤدي أذواقهم إلى استمرار استيراد تلك السلع التي قد تكون غير متوفرة في موقعهم الجديد. في جانب العرض،

كانت تدفقات العمل ورأس المال شرطا ضروريا لازما لاستغلال الأراضي الوافرة في الأمريكتين، والذي أدى بدوره إلى الصادرات الزراعية. قد يكون المهاجرون بمثابة وسطاء تجاريين يجلبون المعرفة حول الأسواق المحتملة وقنوات التوزيع في بلدهم الأصلي. يبرز دور مثل هؤلاء الوسطاء في منطقة جنوب شرق آسيا الحديثة من خلال الصينيين المقيمين عبر البحار وغيرهم والذين يديرون الكثير من التجارة البينية الإقليمية. هناك أسباب أخرى لكون العلاقة بين حركة عوامل الإنتاج وتجارة السلع تكاملية تم تحليلها من قبل (Markusen, 1983).

ازدهار الشركات متعددة الجنسيات، وتطوير سلاسل التوريد العالمية قد يكون مرتبطاً إما بالاستبدال أو التكامل. يحدث **الاستثمار الأجنبي المباشر** عندما تسيطر شركة من إحدى الدول (و تعرف السيطرة بامتلاك حد أدنى كاف من الأسهم) على شركة تابعة في دولة أخرى[٥]. لماذا توجد المؤسسات متعددة الجنسيات (Multi-National Enterprises, MNEs)، بدلا من مجرد قيام الشركات

(٥) تحديد النسبة اللازمة للسيطرة متفاوت، فعلى سبيل المثال تستخدم وزارة التجارة الأمريكية عشرة في المائة كحد أدنى لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة والاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات الأمريكية. أحد المصادر المفيدة للبيانات هو "عرض الاستثمار العالمي" (World Investment Review) الذي ينشر سنوياً من قبل الـ UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development)، والإحصاءات الأساسية متاحة على الإنترنت على الموقع www.unctad.org. لاحظ أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً يفترض أن ينطوي على تدفقات رأس المال، إلا أن ذلك ليس ضروريا؛ فالكثير من الشركات الفرعية تتوسع عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحلية أو بالاقتراض من أسواق المال في البلد المضيف، في كلتا الحالتين تنتج زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف دون أي تدفق لرأس المال من الخارج.

بتصدير منتجاتها إلى بلدان أخرى؟ لا يوجد تفسير واحد لذلك، ولكن الحجة الرئيسة توجد في نظرية (John Dunning) المنتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي غالبا ما يشار إليها بـ 'نموذج الـ OLI' لأنه يربط انتشار الـ MNEs بميزات الملكية والموقع، وبأسباب تتعلق بتحويل المعاملات إلى شأن داخلي. يجب أن يكون لدى الشركة بعض مزايا الملكية من خلال المنتج أو الإنتاج أو العمليات الإدارية لمقابلة العقبات الطبيعية الناشئة من العمل في بيئة أجنبية(٦). كانت الشركات متعددة الجنسيات في السابق مدفوعة من خلال موقع الموارد، سواء كان ذلك القندس في حالة شركة "Hudson Bay" (والتي يزعم أحيانا أنها أقدم المؤسسات متعددة الجنسية MNE) أو المعادن أو النفط. وفي الآونة الأخيرة ومع ازدياد وتيرة التعاقد من الباطن وسلاسل الإمداد العالمي، يمكن أن تعتمد ميزة الموقع على أساس توافر أي من المدخلات، وغالبا ما يكون ذلك مستوى معين من مهارة اليد العاملة. كذلك يمكن أن يكون الدافع وراء الموقع هو الوصول إلى الأسواق، كما هو الحال عندما تعمل الشركات الأجنبية في البلدان التي تفرض حواجز جمركية مرتفعة من أجل أن تبيع في الأسواق المحمية (مثلا موقع مصانع فورد وجنرال موتورز وتويوتا وميتسوبيشي في أستراليا عندما كانت الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة

(٦) قد ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على الحصول على مزايا الملكية، إذا اشترت شركة ما شركة أجنبية لديها بعض التكنولوجيا أو المهارات التي يفتقر إليها المشتري. الشركة الصينية لينوفو"Lenovo" والتي كان لموطنها ميزة نسبية في إنتاج أجهزة الكمبيوتر الشخصية القياسية، اشترت أعمال آي بي إم 'IBM" لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في عام ٢٠٠٥م بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار نقداً و٦٠٠ مليون دولار في صورة أسهم، وكذلك تحملت مسؤولية نحو ٥٠٠ مليون دولار من الديون، من أجل الحصول على إدارةIBM وعلى طاقم التسويق والمبيعات الخاص بها وعلى خبرة ما بعد البيع.

عالية)؛ القفز على التعريفة بهذا الشكل يعد مثالا واضحا للعلاقة الاستبدالية بين تدفقات السلع وتدفقات رأس المال. تتم عملية تحويل المعاملات إلى شأن داخلي؛ لأن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إجراء المعاملات داخل الشركة بدلاً من عمليات الذراع الطويلة، ربما لأنه من الأسهل نقل المعرفة ومنع تبديد التكنولوجيا (أو سرقتها) داخل الشركة أو لأنه من الأسهل مراقبة الجودة داخل الشركة. مما سهل من انتشار الشركات متعددة الجنسيات الانخفاض في تكاليف الاتصالات والنقل، الأمر الذي يجعل من السهل مراقبة الشركات التابعة، وتنقل المديرين والموظفين المتخصصين بين المواقع.

ظل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا للقلق لكثير من الناس. الدول المضيفة تقلق من فقدان السيادة في حالة استجابة المؤسسات متعددة الجنسيات (MNEs) للضغوط من قبل حكوماتها الوطنية لاستخدام التسعير غير الحقيقي بالنسبة للمعاملات غير الخاضعة للسوق داخل الشركة لأجل تقليل الالتزام الضريبي في البلد المضيف (التسعير التحويلي)، وهناك مخاوف أخرى مثل "خفة القدم" المشار إليها في الفصل السابع، وعدم احترام المعايير الدولية للسلامة، أو حماية البيئة، أو تدريب الموظفين المحليين. هناك أمثلة لكل هذه الظواهر، مع عواقب وخيمة في بعض الأحيان. ومع ذلك، ففي خلال القرن العشرين وحتى بدايات الألفية الثالثة صارت البلدان المضيفة بشكل عام أكثر ميلاً نحو المؤسسات متعددة الجنسيات، مدركة فعاليتها في مجال نقل التكنولوجيا (ليس مجرد تقنيات الإنتاج، ولكن أيضا الخبرة في مجالات الإدارة والتسويق)، وكذلك أدركت الدول المضيفة أهمية دور هذه المؤسسات في نقل رأس المال. تظهر هذه الفوائد بصورة بارزة من خلال دور المستثمرين الأجانب في النمو السريع للصين

عبر بوابة الصادرات وذلك منذ اعتماد سياسة الباب المفتوح في نهاية السبعينيات، ويظهر ذلك بصفة خاصة في السنوات الأولى التي لعب فيها رجال الأعمال من هونج كونج وغيرها من الاقتصادات الصناعية الجديدة في شرق آسيا دورا حاسما في توفير رأس المال والمعرفة المناسبين لإنتاج وتصدير السلع التي تتطلب عمالة مكثفة، وكان ذلك بمثابة العامل المساعد للصين لتحقيق ميزة نسبية في الصناعات كثيفة العمالة. اليوم، فإننا نرى القلق في أكثر الأحيان في البلدان الأم للمؤسسات متعددة الجنسيات وذلك حول نقل الوظائف للخارج، مع الآثار التوزيعية التي تنبأ بها رسم الكأس التخطيطي.

التطبيقات السياسية
Policy Implications

تثير حركة عوامل الإنتاج عبر الدول العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة، وفي كثير من الأحيان فإن النقاشات الدائرة حول حركة الناس مثيرة للجدل بصفة خاصة[٧]. لن يتم معالجة هذه الأمور هنا. الدور الذي تلعبه حركة

(٧) عدم رغبة الدول في التنازل عن الاستقلالية لصالح وكالة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالهجرة أو الاستثمار الأجنبي يتجلى في الدور الضعيف لمنظمة العمل الدولية (International Labor Organization, ILO) أو المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة (UN International Organization for Migration, IOM) بالمقارنة مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، ويتجلى كذلك في فشل المفاوضات في أواخر التسعينيات من أجل التوصل إلى الاتفاقية متعدد الأطراف حول الاستثمار (Multilateral Agreement on Investment, MAI). على الرغم من أنه يصعب تتبع مآلات سياسات الهجرة، إلا أن هاتون (Hatton, 2007, Table 1) قدم بعض الأدلة على أن القيود المفروضة على الهجرة أصبحت أكثر شيوعا في الثمانينيات والتسعينيات.

عوامل الإنتاج سيكون ضئيلا في الجزء المتبقي من هذا الكتاب؛ وذلك لأن آثار مدى حركة عوامل الإنتاج على نظرية التجارة وعلى السياسات التجارية تتعلق بالكم وليس بالنتائج الأساسية للنظرية. عدم حركة عوامل الإنتاج يسلط الضوء على أهمية المكاسب المحققة من تجارة السلع لأجل تحقيق توزيع أفضل للموارد العالمية. حركة عوامل الإنتاج قد تقلل من التجارة المتوقعة في السلع أو أنها قد تكون مكملة لتجارة السلع. كما هو الحال في نموذج العوامل المتخصصة، كلما قلت قدرة العامل على التنقل زادت إمكانية تفسير عوائده بواسطة نظرية ستولبر- ساموبلسون، وكلما زادت قدرة العامل على الحركة قلت حدة تأثير أي تغيير في أسعار السلع النسبية.

obeikandl.com